الإدارة البريطانية في جنوب السودان

1899م-1955م

الأستاذ: محمد الطاهر بنادي
جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

ارتبط تاريخ أقاليم السودان عبر العصور المختلفة بتشكل كيان متنوع، اختلطت فيه مكوناته العرقية، الإثنية والدينية، من أصول إفريقية وعربية، امتزجت دماءها وانصهرت في بوتقة واحدة، غير أن الموجة الاستعمارية الأوربية الجارفة التي استهدفت القارة الإفريقية في فترة العصور الحديثة، خاصة في القرن 19، حولته إلى منطقة نفوذ بريطاني جعل منه بؤرة صراع حضاري بين الثقافتين الإفريقية الزنجية في الجنوب والعربية الإسلامية في الشمال، جراء السياسات التي شملت التنظيمات الإدارية المختلفة والتي أقرتها حكومات السودان البريطانية المتعاقبة فيما بين 1899-1955، جرّت السودانيين ودفعت بهم إلى الدخول في صراع أهلي مرير بين أبناءه طبعه التعصب الديني والعرقي.

Abstract:

During the different eras, history of Sudanese regions has been associated with the formation of a diversified entity. Where the ethnic and religious components are intermingled, of Arab and African origins, their blood melted in one pot. However, the sweeping European colonial wave that targeted the African continent in the modern times, especially in the nineteenth century, turned it into a British sphere of influence, which made him the focus of a cultural conflict between African cultures Negro in the south and the Arab Muslim in the north, due to the policies that included various administrative regulations endorsed by successive British governments of Sudan among 1899-1955, which dragged the Sudanese and pushed them to engage in a bitter civil conflict between its sons, featured by religious and ethnic racist tendencies.

مقدمة:

شهدت العلاقة بين شمال السودان وجنوبه اتصالا حضاريا وتمازجا ثقافيا فريدا منذ العصور القديمة، عبر نهر النيل، واستمرت هذه الصلات القوية طيلة القرون المتلاحقة، مرورا بالعصور الوسطى وحتى الفترة الحديثة التي شهد فيها ممالك إسلامية عديدة، تولى حكم بعضها زعماء تعود أصولهم إلى القبائل الجنوبية، الذين اختلطوا بالعرب، فكان منهم الأصل الذي وحد السودانيين في كثير من الأحيان

لقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر قمة التزاحم الاستعماري على إفريقيا والذي نتج عنه تقسيمها إلى مناطق نفوذ بالتراضي. وقد دخل نفوذ البريطانيين إلى حوض وادي النيل كخطوة أولية لوضعه تحت طائلة الاستعمار، فكانت السودان ضحيته بعد أن استتبت لهم الأوضاع فيه عام 1898، وفي خطوة لاحقة فرضت عليه الحماية التي أفرزت نظاما إداريا مصريا بريطانيا مشتركا، ثم استأثرت به وأصبح تابعا للتاج البريطاني، وعينت عليه حاكما عاما منحته صلاحيات مطلقة لإدارته.

ولما أدركت صعوبة حكمه مباشرة، بادرت إلى وضع سياسة مختلفة في الجنوب حتى يتسنى لها فصله عن الشمال نهائيا وبشكل تام، وذلك عبر مراحل وسنوات طويلة، تمثلت في إدخال أنظمة إدارية امتدت من عام 1899م إلى غاية عام 1955م، بدءا من نظامي الحكم الثنائي والإدارة غير المباشرة مرورا بتكوين جهازي الشرطة والجيش والمفتش. تلى ذلك إصدارها لقانون المناطق المقفلة الذي كشف نوايا الإدارة البريطانية في الجنوب، والذي أرادت بفضله أن تلحقه بمستعمراتها في وسط وشرق إفريقيا البريطانية.

إن مشكلة جنوب السودان عدّت من أدق المشاكل التي عانت منها القارة الإفريقية، حيث بدأت جذورها منذ وضعه تحت نظام الحكم الثنائي .

سنحاول من خلال هذه الدراسة توصيف السياسة الاستعمارية البريطانية في شقها الإداري إبان فترة الحماية (1899-1955) بواسطة الآليات التي اعتمدتها في الجنوب لترسيخ حكمها وفصله عن الشمال، وما ترتب عنها من آثار ونتائج انعكست بشكل أو بآخر على المجتمع السوداني جنوبه وشماله.

1. **نظام الحكم الثنائي:**

بعد القضاء على الدولة المهدية عام 1898، وذلك بعد تدخل القوات المشتركة المصرية البريطانية بقيادة كتشنر[1] سردار(قائد) الجيش المصري وهذا بعد تحمل الخزينة المصرية ثلاثة أرباع تكاليف الحملة، وبعد إستتباب الأوضاع في السودان بعد استرداده، وقعت كل من بريطانيا ومصر اتفاقية الحكم الثنائي في 19 جانفي 1899م، حيث ظهر إلى الوجود كيان السودان المصري الموحد سياسيا، لكنه بخصائص تتفاوت في الانسجام بين أقاليمه المختلفة [2].

وعلى الرغم من أن محتواها ينص على مشاركة الطرفين في حكمه وبسط سيادتهما عليه، إلا أنها أقصت شريكتها مصر من حكمه [3]، وأصبحت الإدارة في السودان أنجليزية محضة بيد الحاكم العام، خاضعا لحكم الإداريين البريطانيين بمساعدة صغار الموظفين المصريين.

بدأت في تنفيذ سياساتها التي تقضي بفصل الجنوب عن الشمال، وبشكل نهائي والعمل على جعله قسما لا صلة له بوادي النيل، وكانت رغبتها في ذلك هي خلق منطقة حزام بين البلاد الواقعة تحت نفوذها في شمال إفريقيا ممثلة في مصر والسودان وبين مستعمراتها في وسط وشرق القارة. كان ذلك عبر مراحل بدءا من عام 1902 بفضل النظم الإدارية في جنوبه عنها في شماله [4].

متعمدة تشويه الروابط التاريخية بينهما. كما قامت مباشرة بعدإستحواذها عليه، باقتطاع أجزاء من دول مجاورة له من ناحية الجنوب وبحدود متباعدة وجنسيات وقبائل مختلفة، الأمر الذي أفرز مشكلات حدودية بعد ترسيم حدوده من قبل الإدارة البريطانية [5].

إنه وبمقتضى إتفاقية الحكم الثنائي، نصبت عليه حاكما عاما يتولى السلطتين التشريعية والتنفيذية يساعده ثلاثة سكريترين هم السكرتير المالي (وزير المالية) والسكرتير الإداري (وزير الداخلية) والسكرتير القضائي (وزير العدل)، ولكل منهم مساعد، يخضع لهم مديرو الإدارات المختلفة في السودان الذي قسم إلى ثمان مديريات. يتمتع الحاكم العام بصلاحيات واسعة في شؤونه الداخلية، فهو الذي يسن القوانين والتشريعات على أن يبلغ المندوب السامي البريطاني ورئيس مجلس الوزراء المصري بها على سبيل العلم فقط، فيما يتمتع مديرو المديريات بسلطات واسعة في مديرياتهم منحتهم إياها السلطة المركزية فيما تبقى إقتراحاتهم فيما يتعلق بالمالية والأمن العام لها قيمتها عند الحاكم العام في الخرطوم (6).

لقد توالى ثمانية حكام بريطانيين على السودان منذ 1899م إلى غاية 1955م ،عام تقرير المصير والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح الحكام البريطانيين على السودان من 1899-1955(7)

الحاكم	فترة حكمه
فيلد مارشال هوار شيوهربرت كتشنر	23 ديسمبر 1899- 31 ديسمبر 1900
ريجنالد وينجت	1 جانفي 1901 – 31 ديسمبر 1916
سير لي ستاك	21 جانفي 1917 -20 نوفمبر 1924
سير جيو فيري آرشر	4 ديسمبر 1924 -17 أكتوبر 1926
سير جون مافي	24 أكتوبر 1926 -13 نوفمبر 1933

سير ستيوارت سايمز	10 جانفي 1934 -14 أكتوبر 1940
سير هيوبرت هادلستون	15 أكتوبر 1940 -7 أفريل 1947
سير روبرت هاوي	17 أفريل1947- 17 مارس 1955

2.نظام الحكم غير المباشر:

رأت الحكومة البريطانية ضرورة إحداث تغييرات على النظام الإداري في السنوات العشرون التي أعقبت الحكم الثنائي وذلك بسبب عوامل سياسية عديدة طرأت داخل مستعمراتها (كنمو الوعي القومي بين شعوبها وظهور نخب سياسية واعية) والتي عجلت بظهور نظام الحكم غير المباشر فيها[8] الذي مثل حجر الزاوية في السياسة الاستعمارية البريطانية وأصبحت له قاعدة نظرية تقوم على مفهوم التهيئة.

إن اللورد فريديرك جون ديلتري لوغارد Frederick John Deultry Lugard (1858_1945) وزير مستعمرات بريطاني سابق وحاكم عام في نيجيريا فيما بين 1914-1919 هو صانع هذا النمط من الحكم من خلال كتابه الذي صدر عام 1922 تحت عنوان : "الانتداب الثنائي في إفريقيا الاستوائية البريطانية" « The Dual Mandate in British Tropical Africa »[9].

يذكر أن البريطانيين بدأوا تجربة هذه السياسة في شمال نيجيريا وذلك من بدايات القرن العشرين بفضل أفكاره والذي كان يرى بأن نيجيريا لا تحتمل جلب موظفين بريطانيين من الخارج، وبهذا أعطى فرصة للأمراء المحليين بأن يواصلوا حكمهم للأهالي، وأن يتعلم زعماء القبائل ومجالسهم المحلية طرق الإدارة العصرية، بواسطة نظام الإدارة الأهلية (الحكم غير المباشر.[10]

إن نظام الإدارة الأهلية يقوم أساسا على إسناد إدارة البلاد العامة لسلطان أو ملك وطني يتبعه سلاطين متعددون كل واحد منهم يتولى تسيير شؤون

قبيلته الكبيرة، وهو الذي يشرف على الجميع، في حين يقوم إداريون وقضاة بريطانيون بالتوجيه والنصح[11] .

مع وضعهم للقوانين من حين إلى آخر، حتى تتناسب مع أعراف وتقاليد القبائل. لذا قامت الإدارة البريطانية في فترة تواجدها بالسودان فيما بين (1899-1955) بتجزئته إلى شمال وجنوب، ففي الشمال عملت على تطوير هوية قومية تتركز على طائفتي الختمية والأنصار[12]، بينما في الجنوب انتهجت سياسة الحكم غير المباشر لمنع توحد السودان بقسميه [13].

وهكذا بدأت حكومة السودان تنمي وتطور من النظام القبلي وتصدر القوانين التي تمنح زعماء العشائر سلطات إدارية وقضائية واسعة مشددة أيضا على العرف والتقاليد جريا وراء وضع الأسس التي تقوم عليها السلطات المتعددة في إطار القبيلة حتى تضمن ولاءها لها واعتمادها عليها [14].

ولتنفيذ سياساتهم ركزوا في الجنوب على تشجيع التعصب للقبيلة حتى لا يشعر الجنوبيون بإنتمائهم للسودان الواحد [15].جاء في مذكرة هارولد ماكمايل في عام 1928 والتي تدعو إلى التعصب للقبيلة ما يلي: "... يتم تطوير سلسلة من الوحدات العرقية القائمة بذاتها استنادا إلى صخرة التقاليد والمعتقدات المحلية الصلبة فتنتظم الحياة اليومية للعائلة والفرد وفقا للعادات المألوفة لديهم وينمو الشعور بالفخر القبلي والاستقلال [16].

لقد واجه الإنجليز في تطبيقهم لهذا النمط من الحكم صعوبات كبيرة ولم ينجحوا في تطبيقه إلا بعد أن قضوا على روح المقاومة بين رجال القبائل الذين واجهوهم في بداية القرن العشرين، بسبب سوء معاملتهم لمشائخها وزعمائها ومحاولات إذلالهم وكسر كبريائهم وإخضاعهم لإدارتهم بمختلف الوسائل، حتى يتمكنوا من إيجاد أشخاص يطبقون سياستهم في الجنوب.

إنه وعن طريق الإدارة غير المباشرة، غيروا مفهوم الديمقراطية الفعلية بين قبائله والتي كانت تقوم أساسا على الاستعانة بأهل الخبرة وكبار السن في تسيير

شؤون العامة، حيث ألغوا هذا النظام لتحل إدارتهم محله وأصبح زعماء القبائل يستمدون قوتهم ونفوذهم منهم، ولم يعد للقبلية ولا لصاحب الرأي أي دور في ذلك. وكان من الطبيعي أن تعطي بريطانيا لنفسها الحق في تعيين الزعماء والمشائخ وفصلهم إن أرادت لتقضي بذلك على ما كان معروفا لدى القبائل الجنوبية من احترام وتقديرلرؤسائهم علاوة على ذلك قامت بإخضاعهم لسلطة المفتش الإنجليزي أو من يمثله حتى تمنح للحاكم العام هيبة أمامهم على إعتبار أن هذا الأخير هو من يملك سلطة تعيينهم وعزلهم، وكانت مهمة المفتش الإنجليزي التنقل بين المديريات والمأموريات التي كانت لا تتجاوز الإثنين في كل مديرية، فهو دعامة الإدارة ،وظيفته قاضي المنطقة ورئيس شرطتها فهو الخبير الزراعي والاقتصادي وخبير التربية والتعليم والصحة، ومدير المواصلات والأشغال، بل كان يتدخل حتى في الشؤون البسيطة، يتكلم لهجة الإقليم أو القبيلة التي تخضع لسلطاته وبهذا إكتسب هيبة الأهالي واحترامهم له والخوف منه.

ومع حلول سنة 1910 إستخدمت بريطانيا مجلس الحاكم العام (Governer General Council) الذي تنحصر مهامه في مباشرة السلطتين التنفيذية والتشريعية بالشراكة مع الحاكم العام بسن القوانين والموافقة على الميزانية [17]، وأصبح الحاكم العام بهذه الصفة هو من يصدر القوانين بعد مناقشتها في مجلسه متجاهلا الحكومة المصرية حتى في تبليغها بهذه القوانين التي يصدرها والإتفاقيات التي يوقعها مع جيران السودان. تمكن الإنجليز من وضع أيديهم بالجملة على جنوب السودان قرابة الخمسين عاما، ولم يتغير هذا الوضع إلا بعد أن وقعت إتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا في 12 فيفري 1953، والتي تقضي بمنحه حكما ذاتيا كمرحلة انتقالية نحو إعلان الاستقلال [18].

3.جهازي الجيش والشرطة:

أنهت بريطانيا التنظيم العسكري السوداني الموروث عن فترة الدولة المهدية وألحقت الضباط السودانيين الشماليين المسلمين بقوات الجيش المصري بعد أن حددت إتفاقية عام 1899م عددها ومهامها في السودان، وفي عام 1910

بدأت السياسة البريطانية تتبلور أكثر بإنشاء تنظيمات عسكرية بوليسية خاصة في الجنوب لا تربطها أية علاقة مع تنظيمات الشمال [19].

وعدت أهم خطوة في هذه الفترة، وفي عام 1917 شكلت فرقة عسكرية محلية أطلق عليها اسم الفرقة الإستوائية (Equatorial Corps) في الوقت الذي أبعدت فيه الحامية العسكرية الشمالية التي كانت تشكل رابطة وثيقة بالشمال ونقطة اتصال هامة معه [20].

هذه الفرقة يرأسها ضباط إنجليز يقودون شؤون القيادة والتدريب، وموازاة مع ذلك تم تنظيم فرق جهاز الشرطة وحراس السجون الخاصة بالإقليم الجنوبي من أبناءه ومن دون أن ينضم إليهم أحد من أبناء الشمال [21].

إن صاحب فكرة تكوين جيش محلي من أبناء الجنوب هو ر. س أوين حاكم مديرية مونجالا وذلك عام 1910 حيث كتب يقول: "إنه نظرا لما للجيش من أثر حضاري عظيم، ونظرا لحرص العسكريين السودانيين على أن يكون كل المجندين من المسلمين وأن يقوم الإمام بإلقاء تعاليمه عليهم من القرآن... نقترح تشكيل فرقة إستوائية للخدمة في الجنوب يكون جميع أفرادها من أبناءه تلقى فيها الأوامر باللغة الإنجليزية وتقام فيها الشعائر المسيحية" [22].

وقد أقر ريجنالد وينجت هذا الإقتراح وهو الذي عمل حاكما عاما للسودان وبدأ العمل به وتوالى تجنيد أبناء الجنوب في هذه الفرقة، كما رأى فيها كذلك أنها بمثابة قوة إفريقية تستطيع الوقوف في وجه أية ثورة عربية يمكن أن تقوم في السودان. وهكذا غادر آخر العسكريين الشماليين مدينة مونجالا الجنوبية في 7 ديسمبر 1917، وأصبحت القوات الاستوائية هي القوة العسكرية الوحيدة والدائمة في الجنوب حتى قيام حركة التمرد في أوت 1955 [23].

إن الإدارة البريطانية في السودان كشفت منذ البداية عن نيتها في إعطاءه وضعا خاصا به فيما سمي بسياسة الجنوب، والذي يقضي بفصله عن شماله بشكل تدريجي تزامن ذلك مع رسمها لسياسة فرض السلام البريطاني، خاصة بعد

نهاية الحرب العالمية الأولى، عن طريق توسيع جغرافية المناطق التي تخضع لها والعمل على تنميتها بما يخدم مصالحها الاستعمارية (24).

4.قانون المناطق المقفلة:

تعود سياسة المناطق المقفلة (Closed districts order) إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى عام 1918 والتي كانت تهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال بعد صدور المذكرة التي تقدمت بها الإدارة البريطانية للجنة ملنر تضمنت إبعاده عن الشمال وعن أي تأثير إسلامي حتى يبقى على طبيعته ووجوده ،بعدها يتسنى لاحقا ضمه إلى مستعمراتها في شرق أو وسط إفريقيا، وإستنادا على هذه المذكرة كان رد فعل لجنة ملنر إيجابيا فزكت مشروعها، وأصدرت توصياتها بتطبيقها ، ولتفعيل سياسة الفصل قام اللورد ملنر أثناء وجوده بمصر عام 1920 بتقديم ثلاث مذكرات الأولى صدرت في 15/ 11/ 1920 تنص على ضرورة فصل الشمال عن الجنوب، بعدها بعشرة أيام أرسل مذكرة ثانية تنص على أن حكومة السودان جاهزة لإدماجه في أوغندا أو شرق إفريقيا البريطانية ثم اتبعت ذلك بمذكرة ثالثة صدرت في 14 مارس 1921 والتي كشف من خلالها عن الهدف السياسي الذي تسعى إليه بريطانيا والمتضمن إبعاده عن المؤثرات العربية الإسلامية مشددا على وضع سياسة جديدة للإقليم الجنوبي [25].

وبذلك صدر قانون المناطق المغلقة عام 1922 والذي نص على التالي:

1- يحرم على السودانيين بإستثناء موظفي الحكومة في أثناء أدائهم للعمل والمسافرين العابرين، يحرم عليهم الدخول إلى مناطق معينة أو التجارة فيها ما لم يكن لديهم ترخيص من وزارة الداخلية أو محافظ المديرية المختصة.
2- يمنع السودانيون أيضا في حالات معينة من الدخول إلى هذه المناطق للتجارة فيها.

3- المناطق المعنية بهذا المرسوم هي: المديرية الاستوائية، مديرية بحر الغزال، ومديرية أعالي النيل، تضاف إليها بعض المناطق الأخرى كجبال النوبة وجنوب مديرية النيل الأزرق.

يحظر على السودانيين أنفسهم دخول هذه المناطق إلا بتصريح يوضح فيه المعني سبب الزيارة والمدة والجهة المقصودة مع البيانات التي تجعله أمرا مستحيلا إلا برغبة من الإدارة البريطانية [26].

لقد نجحت الحكومة السودانية، بأن هدفها من إصدار هذا القانون هو أن وجود الشماليين في الجنوب يمكن أن يؤدي إلى نشوب اضطرابات وفوضى بسبب أن أبناءه أصبحوا لا يحتملون وجود الشماليين الذين كانوا يغزون أراضيهم صائدين للرقيق أو ما يسمى بالجلابة [27].

مدعية بأنها تعمل على حماية سكان المنطقتين على حد سواء بتحاشي الاصطدام بينهما [28].

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح المناطق المقفلة ومساحتها لسنة 1942 (29)

المديـــريـــــة	المساحة بالميل مربع
الإستوائية	195025
أعالي النيل	99270
دارفور	138150
كردفان	146580
مجموع المساحة	572025

إنه ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا جليا كيف أن الإنجليز أغلقوا أكثر من نصف مساحة السودان في وجه أبنائه. لقد كانت للسودانيين ردات فعل قوية تجاه هذا القانون إذ شجبته القوى السياسية السودانية والشخصيات الوطنية، فتصدى له مؤتمر الخريجين بين سنوات 1940-1944 والمؤتمر الإداري الذي ضم ممثلي الأحزاب السودانية عام 1947 وقاوموه مطالبين بسحبه [30]، وبما أن الجنوب يعد مجالا حيويا للنشاط التجاري للشماليين العرب فإنه أقلق بريطانيا وذلك لسببين، أولهما رغبتها في إقصاء الوجود العربي، وإنهائه تماما منه، وثانيهما أن وجود الجلابة العرب كان يساعد على استمرار العلاقة بينهما، وهذا من شأنه أن يتعارض مع مخططاتها تجاهه [31].

لذا أصدرت في 25 جانفي 1925 قانون تصاريح التجارة الذي نص على ما يلي: "لا يجب أن يقوم أي فرد بخلاف الأفراد المحليين بالتجارة في المناطق الجنوبية إلا بتصريح خاص من السكرتير الإداري (وزير داخلية حكومة السودان) أو من حكام الأقاليم المحددة في نص القانون" وكان الغرض منه هو خلق جملة من القيود لمنع التواصل بين الجانبين تجاريا، غير أنه لم يحقق الهدف المرجو من وراءه.

لقد أصدرت الإدارة البريطانية في السودان عام 1928م قانونا آخر لتصاريح التجارة والذي جعل القيود المفروضة على حركتها بين الجانبين أكثر ضبطا وصرامة، حيث منع على التجار العرب الشماليين أي تواجد في الجنوب إلا في حالة الضرورة القصوى وبتصريح خاص ويعاقب عقوبات رادعة كل من لا يلتزم به [32]، فعلى سبيل المثال نص البند الرابع منه "أن أي شخص يخالف شروط التصاريح يعرض نفسه للمحاكمة والسجن لمدة ستة أشهر أو غرامة تصل إلى مائة جنيه مصري أو بإلغاء التصريح نهائيا أو بأكثر من عقوبة من هذه العقوبات [33].

إن هذه الإجراءات كانت تستهدف وبشكل مباشر التجار السودانيين الشماليين والمصريين، وهذا ما قصده وزير داخلية حكومة السودان السير: هارولد ماكايكل في الخرطوم عام 1930 حين قال: "إن الحكومة تريد اتخاذ الإجراءات

الكفيلة بتشجيع التجار اليونانيين والسوريين المسيحيين ليحلوا محل الجلابة المسلمين من العرب في شمال السودان" [34].

كما وجه مذكرة أخرى إلى مديري المديريات الجنوبية الثلاث بحر الغزال، أعالي النيل والمديرية الاستوائية[35]، ورؤساء المصالح والتي جاء فيها ما يلي: "إن سياسة الحكومة في جنوب السودان هي إنشاء سلسلة الوحدات القبلية أو العنصرية القائمة بذاتها، على أن يكون قوام النظام فيها مرتكزا على العادات المحلية، التقاليد والمعتقدات بقدر ما تسمح به ظروف العدالة والحكم الصالح [36].

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح تضاءل أعداد التجار الشماليين في بعض مديريات الجنوب بين سنتي 1931-1932 (37)

السنة	التجار العرب الشماليين	المديرية
1931	من 632 إلى 580 تاجرا	بحر الغزال+ المديرية الاستوائية
1932	من 580 إلى 466 تاجرا	بحر الغزال+المديرية الاستوائية

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن عملية إخراج التجار الشماليين من المديريتين السابقتين كانت كبيرة قياسا ببعض المديريات الأخرى كمديرية أعالي النيل، بحكم قربها من المناطق الشمالية وحجم الوجود الشمالي بها وطبيعته حيث استقر الكثير منهم بها.

لقد أمعنت حكومة السودان في سياسة المناطق المقفلة مع إخلاء الجنوب من كل ما هو عربي وذلك بالتخلص من الموظفين الشماليين. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح نسبة تضاءل عدد الموظفين الشماليين في الجنوب بين سنوات 1933-1936 (38)

السنة	الموظفون الإداريون الشماليون	الموظفون الكتابيون	الموظفون الفنيون
1933	%22	%51	%55
1934	%18	%46	%46
1936	%17	%43	%39

سعت بريطانيا إلى تمزيق الجنوب بإيجاد وحدات قبلية لكل منها إتجاهاتها ومميزاتها وتقاليدها، كما سعت أيضا في فصله فصلا كاملا عن الشمال. لكنها فشلت في مسعاها وذلك لتبنيها سياستين، الأولى عرفت بسياسة الجنوب عام 1920 وتمثلت في إبعاد أي تأثير عربي إسلامي عليه والتركيز على إمكانية اقتطاعه وضمه إلى إفريقيا الوسطى أو الشرقية (أوغندا أو كينيا) [(39)].

كما سلف وأن ذكرنا. أما الثانية وهي مناقضة للأولى تماما، وكما ورد في مذكرة روبرتسون السكرتير المدني عام 1946 حيث قال: "بالرغم من أن سكان الجنوب هم من الأفارقة والزنوج إلا أن تضافر عوامل الجغرافية والاقتصاد جعل من ارتباط الجنوبيين في مستقبل تطورهم بالشرق الأوسط وشمال السودان المستعرب قدرا مقدورا، وما يجب التأكد منه هو أن الجنوبيين سيهيئون بالتعليم والتنمية الاقتصادية ليقفوا على أرجلهم في المستقبل أندادا لشركائهم الشماليين في النواحي الاجتماعية والاقتصادية في سودان المستقبل" [(40)].

إن نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م وما تلاها من أحداث حملت معها تغيرات إقليمية وعالمية جعلت الحكومة البريطانية تبادر بقراءة جديدة للوضع في الجنوب، خاصة مع تعاظم ضغط الحركة الوطنية السودانية، وعدم قبولها

بسياساتها تجاهه، فقررت الدعوة لعقد مؤتمر في مدينة جوبا في جوان 1947، حضره عدد من الإداريين الإنجليز وسبعة عشر زعيما من رؤساء القبائل وزعماءها في الجنوب وستة من أبناء الشمال، وخلص إلى إبقاء الجنوب في وحدة سياسية مع الشمال ورفض دعوات الانفصال أو الوحدة مع أوغندا أو شرق إفريقيا. لقد رأت بريطانيا ضرورة تطبيق سياسة جديدة في مستعمراتها وهي سياسة جمع تسد وأن وضع الجنوب مرتبط أكثر بشماله [41].

خاتمة:

أردنا من خلال هذه الدراسة القول بأن السياسة البريطانية في جنوب السودان، حققت الكثير من أهدافها، بعد إنفرادها بالإدارة والحكم فيه، فنجحت في تأمين وضع يدها عليه مع تهميش للدور المصري في حكم السودان.

إن سياستها الإدارية أفسدت علاقته بالشمال بعد أن وسعت هوة الخلاف بينهما، حتى لا تجمعهما أرضية تفاهم مشتركة، مع غلق تام له في وجه الشماليين الذين صورتهم على أنهم مستعبدين، مستغلين لأهله مستنزفين لموارده وإمكانياته، وأن أهله هم أقرب عرقيا لأوغندا وإفريقيا الشرقية البريطانية من أهل الشمال.

لذا سعت إلى استيعاب بعض مثقفيه حتى تضمن ولاءهم وعداءهم للشماليين. كما حاولت الاستفادة من أبناءه كجنود يخدمون أغراضها العسكرية، بعد إنشاءها للقوة البوليسية والعسكرية الجنوبية مع توسيع صلاحيات ممثليها الإداريين في مديريات الجنوب الثلاث.

ومجمل القول فإن الإدارة البريطانية عند وضع سياساتها الجنوبية تفننت في الطرق التي يمكن بواسطتها فصم عرى العلاقات والتواصل بين أبناء البلد الواحد، بيد أن إستراتيجية الفصل لم تنجح في خلق شخصية مميزة له. وكانت نتيجتها الفشل لذا راجعت سياستها بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بالدعوة إلى إعادة اندماجه مع الشمال والذي كان مطلب قيادات الحركة الوطنية السودانية، وحتى الساسة البريطانيين.

❖ **هوامش البحث:**

(1) كتشنرهربرت Kitchener, Herbert (1850-1916): قائد عسكري وسياسي بريطاني ومعتمد بمصر من 1911-1914، اشتغل بالجيش المصري في 1886، عين حاكما لشرق السودان من 1886-1888 بعدها عين سردارا للجيش المصري، في عام 1892. قاد حملة استرداد السودان في عام 1896م ثم عين حاكما على السودان المصري الإنجليزي، شارك في حرب البوير بجنوب إفريقيا من 1899-1902، بعدها وزيراللحربية في بريطانيا عام 1914 توفي عام 1916. (ينظر: الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة الدولية، الجزء الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت الطبعة الرابعة، 1999م، ص326).

(2) الحواتي موسى، "**الذاتية السودانية عبقرية التنوع ونفوذ التاريخ**" مجلة التنوير، إصدار مركز التنوير الجغرافي، الخرطوم، العدد التاسع، جويلية، 2010، ص66.

(3) المهدي مالك عبد الله، "**الحرب الأهلية في السودان دراسة في التطور التاريخي والسياسي**"، مجلة دراسات، العدد الثاني عشر، إصدار المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، السنة الرابعة، ربيع 1371هـ-2003م، ص146.

(4) المعتصم محمد، **جنوب السودان في مائة عام**، دار نشر الثقافة، الخرطوم، 1971، ص70.

(5) Hervé Bleuchot: **« Le Soudan Anglo-égyptien »**, Le Soudan contemporain, edition carthala, Paris, 1989, P178.□

(6) إبراهيم عبد الله عبد الرازق، "**دور بريطانيا في مشكلة جنوب السودان**"، **ندوة حول مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة**، 24-25 ديسمبر 2002، نشر معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،2002، ص61.

(7) عافية محمد سميح: **أيام في السودان**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007م، ص22.

(8) بانقا السنا: **أضواء على النظام القبلي والإدارة في السودان**، المطبعة الحكومية،الخرطوم [دـ ت]، ص30.

(9) توردوف وليام:**الحكم والسياسة في إفريقيا**، ترجمة كاظم هاشم نعمة، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، ليبيا،2004، الطبعة الأولى، ص44.

(10) Ward. W.E.F : **May Africa, Ghana universities press Accra**, 1991, pp88-89 (أيضا: Herve Bleuchot: « **Le Soudan anglo-égyptien »,** Le Soudan contemporain, Op. cit, pp192-193.□

(11) Cornovin Jean Suret : **« Afrique Noire l'Ere colonial (1900-1945),** édition social, Paris 1962, p442.□

(12) الختمية والأنصار: الختمية: طائفة دينية سياسية إسلامية أسسها محمد عثمان الميرغني تعتبر من أكبر الطوائف الدينية عددا في السودان، تعود أصولها بعد أن حل محمد عثمان الميرغني (1793-1853) بالسودان قادما من الحجاز ليعيد للإسلام نقاءه وأصالته، وقد نظم أتباعه أنفسهم فيما سمي بالطريقة الختمية أو الميرغينية كانت مواقفها في صف الأنجليز ضد الدولة المهدية، تعد من المنادين بوحدة وادي النيل مع مصر، تحالفت بشكل علني مع الأحزاب الاتحادية (ينظر: الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسة الدولية، الجزء الثاني: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1999، ص607). أما الأنصار: مصطلح يطلق على أتباع الزعيم السوداني عبد الرحمان المهدي قائد الثورة المهدية، وهم جماعة دينية شكلت فيما بعد حزب الأمة الذي يقابل جماعة الختمية أتباع السيد علي الميرغني. (ينظر: الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسة الدولية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، الطبعة الرابعة 1999، ص362).

(13) الأمين علي عبد الرحمن: **الديمقراطية الاشتراكية في السودان**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1970، ص74.

(14) "مصر وإفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة"، ندوة معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996 ص198.

(15) Oliver Ronald et Atmore Anthony : **L'Afrique depuis 1800**, Trduit par odette Guitar, Press universitaires de France, Paris 1970, P299.□

(16) حمداني محمد: **دارفور منقذون وناجون**: ترجمة عمر سعيد الأيوبي، مراجعة منى جهمي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، الطبعة الأولى، ص221.

(17) شبيكة مكي: **السودان عبر القرون**، دار الجيل، بيروت، لبنان،1411هـ-1991م، الطبعة الثالثة، ص487 (أيضا: منصور عبد الفتاح عبد الصمد: العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899-1924، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993، ص153).

(18) المعتصم محمد: جنوب السودان في مائة عام، مرجع سبق ذكره، ص72.

(19) عودة عبد الملك، "**مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال**" مجلة السياسة الدولية"، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد: 109، جويلية 1992، ص9.

(20) بشير محمد عمر: **جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع**، ترجمة: أسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971 ص80،(أيضا: عودة عبد الملك: "مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال" مجلة السياسة الدولية، المرجع السابق، ص 10).

(21) عودة عبد الملك: "**مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال**" مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص10.

(22) بشير محمد عمر: جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، مرجع سبق ذكره، ص81.

(23) المرجع السابق، ص82.

(24) بشير محمد عمر: "**جنوب السودان أرضية الصراع**" مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد: 91، جانفي 1988، ص134.

(25) إبراهيم عبد الله عبد الرازق "**دور بريطانيا في مشكلة جنوب السودان**"، ندوة حول مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة 24-25 ديسمبر 2002، مرجع سبق ذكره، ص63.

(26) المعتصم محمد: جنوب السودان في مائة عام، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

(27) الجلابة: هي قوة اجتماعية ظهرت في العملية التاريخية الطويلة التي مر بها المجتمع السوداني، وهي ترمز للتجار، وقد تكون قد أخذت من فعل جلب يجلب تعبيرا عن حركة نقل البضائع من وإلى السودان وقد مارست هذه الفئة تجارة الرقيق خاصة في الجنوب، وقامت بالكثير من الاضطهاد لسكانه من سبي للرقيق وخطف للبقر وإحراق للقرى، لذا ارتبط اسمها عند الجنوبيين بالقهر والظلم (ينظر: ضلع جمال محمد السيد: الأزمة السياسية في السودان، إصدار معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، 2010، ص54).

(28) سعودي عبد الغني وآخرآن: **مشكلة جنوب السودان**، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، 1981، ص71.

(29) المرجع السابق، ص20.

(30) المعتصم محمد: جنوب السودان في مائة عام، مرجع سبق ذكره، ص75.

(31) البحيري زكي: **مشكلة جنوب السودان**، ركائز المعرفة للدراسات والبحوث الخرطوم، 2010، ص66.

(32) Beshir Mohamed Omar : The Southern Sudan background to conflict Hurst and co. London, 1968, P41.□

(33) البحيري زكي: مشكلة جنوب السودان، المرجع السابق، ص70.

(34) إسماعيل عبد القادر: الأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان، تقديم: السيد فليفل، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2006، ص177.

(35) Jir Messaoud : « Soudan trente ans d'indépendance, edition presence Africaine, Paris 1987, P68.

(36) المهدي مالك عبد الله: "**الحرب الأهلية في السودان دراسة في التطور التاريخي والسياسي**" مجلة دراسات ، مرجع سبق ذكره، ص149.

(37) سعودي عبد الغني وآخران: **مشكلة جنوب السودان**، مرجع سبق ذكره، ص119 (بتصرف).

(38) المرجع السابق، ص 116.

(39)Seri –Hersch Iris **« From one Sudan to two Sudan »** Tel Aviv Notes volume7, Number13, July9, 2013, Bruce Maddy, Weitzman, Tel Aviv, P4.

(40) المهدي الصادق: **السودان وحقوق الإنسان**، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1420هـ-1999م، ص15.

(41) عودة عبد الملك "**مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال**"، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص11.